كلمة صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز

في الندوة الإعلامية "إطلاق تقرير المرأة العربية والتشريعات"

الصادر عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"

بمقر المجلس العربي للطفولة والتنمية

القاهرة: السبت ٣١ يناير ٢٠١٥

السيدات والساده

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنطلاقاً من ايماننا المطلق بأن نهضة امتنا العربية وتحقيق تقدمها هو واجب مقدس على كل فرد من ابناء هذه الأمة فقد اهتمت مسيرتنا التنمويه منذ عقود طويلة بتنمية الانسان في دول العالم الثالث على وجه العموم وتنمية الانسان العربي بشكل خاص وبدأت هذه المسيره بتأسيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) عام ١٩٨٠ الذي أسهم في دعم وتمويل العديد من المشاريع في عدد من الدول النامية، وجاء اهتمامنا بالطفل والأسرة من خلال المجلس العربي للطفولة والتنمية وقضايا المرأة من خلال مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، واهتمامنا بالشباب والتعليم من خلال الجامعة العربية المفتوحة، وكذلك المجتمع المدني من خلال الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وتتضافر هذه المؤسسات الشقيقة سوياً لتحقيق التنمية الشاملة التي هي أساس تقدم الأمة العربية والتي لن تتحقق إلا بتمكين المرأة والأطفال والشباب وهي الفئات الأكثر تهميشاً في مجتمعاتنا ومن أجل ذلك بادرنا بإنشاء مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" في العام ١٩٩٣، ويعمل المركز على تطوير قدرات المرأة العربية، ويستجيب للضرورة المتنامية لإثبات قدراتها على بناء مستقبلها والإسهام الإيجابي في تطوير أمتها، من خلال تعزيز مشاركتها في التنمية ودعم وجودها في مراكز القرار.

السيدات والسادة

واليوم يطيب لنا أن نرحب بكم بمناسبة إطلاق تقرير تنمية المرأة العربية للعام ٢٠١٥، بمقر المجلس العربي للطفولة والتنمية. ويُعد هذا التقرير الخامس ضمن سلسلة تقارير تنمية المرأة العربية التي يصدرها مركز المرأة العربية للتدريب

والبحوث "كوثر" الذي يضع قضايا تمكين المرأة العربية في صدارة اهتماماته؛ سعياً إلى تعزيز مشاركتها في التنمية، وإستثمار دورها من أجل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

وكما يعلم الجميع فإن نهوض المرأة العربية يُعد من الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق النهضة العربية الشامله حيث أن المرأة شريك أساسي في عملية التنمية، ومن ثم تعتبر قضية تمكينها من القضايا المحورية التي تحتل مكانة بارزة في الاستراتيجية التنموية لبرنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند".

وانطلاقا من قناعتنا بأن المرأة العربية لا تقل قدراتها، ولا إبداعاتها عن مثيلاتها في المجتمعات المتقدمه، فهي تحتاج فقط أن تُعطى الفرصة، ويُفسح لها المجال، وتُمكن من حقوقها التي اقرتها التشريعات والقوانين، بدلاً من أن نكبلها بالعادات والتقاليد غير الأصيلة.

السيدات والسادة

يمثل التقرير الذي بين أيدينا اليوم مرحلة أولى لبرنامج المرأة العربية والتشريعات الذي ينفذه مركز كوثر بالشراكة مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، ويهدف هذا البرنامج إلى تحليل وضع المرأة وحقوقها القانونية في تشريعات عشرين دولة عربية.

ولعل من أهم نتائج هذا التقرير أنه أبرز إنجازات لا يمكن إنكارها في كل بلد من البلدان التي تم تغطيتها ولو بصورة متفاوتة وإن كانت بصفة شاملة غير كافية حتى بالنسبة إلى الدول العربية التي تعتبر أكثر تقدما بالنسبة لهذه القضية، وهذا ما يؤكده ترتيب المنطقة العربية عالميا فيما يخص المساواة رجال – نساء.

وفي الختام، أوجه الشكر الى مركز كوثر وعلى رأسه الأخت الدكتورة سكينة بوراوي وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا التقرير، وكل المؤسسات التنموية التي تعاونت في إصداره وإطلاقه، وأشكر الحضور الكريم من الإعلام، وأدعو كل الجهات المعنية سواء الحكومية أو غير الحكومية بالعمل على الاستفادة منه وإنجاز ما به من توصياتٍ.

وسنظل – بمشيئة الله – أوفياءَ في مسيرتنا التنموية لتمكين أمتنا العربية من تحقيق التقدم والانتصار على ما تواجهه من تحديات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته